المطرّد والشّاذ في كتاب الخصائص لابن جنيّ

Regularity and Irregularity" in Ibn Jani's book "Alkhasayis"

زيار فوزيّة‡

تاريخ الاستلام: 2020.10.11 تاريخ القبــول: 2021.01.26

ملخّص: تسعى هذه الدّراسة إلى مقاربة مصطلحي المطرد والشّاذ في علاقتهما بأصلي العربيّة السّماع والقياس، وتبيان دورهما في التّقعيد للغة المحكيّة، في كتاب الخصائص لابن جنيّ بوصفه أوّل من خاض في هذه المسألة شرحا وتأليفا محاولا إدراك منطق اللغة الطّبيعي الذي كان يجري على السّنة العرب. من أجل ذلك نقدّم على امتداد هذه الصّفحات قراءة تحليليّة نقديّة لمصطلحي المطرد والشّاذ ضمن مؤلّفه الذي ينتمي إلى جملة المؤلّفات التي شرحت أصول النّحو العربيّ.

كلمات مفتاحيّة: النّحو؛ ابن جنيّ؛ المطرد؛ الشّاذ.

Abstract: In this study, we try to approach the term Regularity and Irregularity in their relationship with the original Arabic hearing and measurement and their role in the development of spoken language in the book of : "Alkhasayis" by Ibn Jani, as the first person to dwell on this issue, an explanation

‡جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، البريد الإلكتروني: fouzia.ziar@univ-mosta.dz (المؤلّف الرّسل).

and composition trying to understand the logic of natural language that was going on in the tongues of the Arabs. For this reason, we are trying throughout these pages to provide a critical analytical reading of the terms “Regularity and Irregularity” in Ibn Jani's book, which belongs to a group of literature that explained the origins of the language.

Keywords: Grammar; Ibn Jani; Regularity; Irregularity; language

1 المقدّمة: يعدّ مصطلحا المطرد والشّاذ من أهم المباحث المرتبطة بعلم أصول النّحو وأدلته؛ ولا يخفى على أحد استفاضة النّحاة فيهما شرحا وتأليفا على غرار مباحث علم أصول الفقه، ولما كانت هذه المباحث عماد النّحو وأساسه، اتفق النّحاة على وضع شروط لذلك على خلاف بينهم، ولعل ابن جني من أوائل من حاول مناقشة هذه الآراء وتوضيحها في مؤلّفه "الخصائص". وكل هذا يقتضي منا أن نفصّل في الموضوع ونحاول ايجاد العلاقة بين هذه الأصول أوّلا، والرّد على من اتهم النّحاة بالمبالغة في القياس ليصبح النّحو صناعة منطقيّة ثانيا.

أمّا اختيارنا لقضيّة المطرد والشّاذ وجعلها مجالا تطبيقيا، فيعود بالدّرجة الأولى إلى اشتغال الباحثين على خلاف توجهاته بهذه القضايا وعدها أساس علم أصول النّحو ذلك أنّ قواعد اللغة العربيّة قد نشأت من تأملات العلماء في اللغة المحكيّة عن طريق الملاحظة فالاستقراء، ثم وضع القواعد والأصول تبعا لذلك والحديث عن جمع اللغة طويل لا يسعنا توثيقه في أسطر هذا البحث وما يهمّنا هو اعتماد النّحاة في البداية على السّماع، لكنّهم في مراحل متأخّرة انتهجوا سبلا أخرى من الاستدلال كالقياس والتّعليل والسّبر والتّقسيم، والاستدلال بالأولى ... وكان ابن جنيّ من أوائل من ألف في علم الأصول وانبرى إلى شرح هذا العلم وأدلته في كتابه الخصائص وقد نوه بمؤلفه لاعتقاده "أنّه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهب في طريق القياس والنّظر"[1]؛

ثم لأنّ هذا الكتاب يمثل نموذجا راقيا في تحليل اللغة ودراستها ونلمس فيه وعيا بالأصول المنطقيّة للدرس اللغوي العربي (القياس، الاستنباط، التّعليل...)، ثم لإدراكه أنّ اللغة تجري على لسان المتكلم دون قصد لأنه يراعي فطرته اللغويّة وعرفه الذي نشأ عليه ويبني على النّماذج المخزونة في ذهنه عبارات جديدة تجاري العرف وتساير القياس ذلك أن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحد قبله، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها[2]، وهذا ما يفسر ما روي عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ 170هـ): "إنّ العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما عللتُه منه"[3].

ونسعى في هذه الدّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

- إبراز جهود ابن جني في التّأصيل للغة؛
- التّعريف بأهم أدلة علم الأصول وإدراك العلاقات بينها؛
- تسليط الضّوء على مؤلف الخصائص لابن جني وتقديم قراءة لموروثنا اللغوي؛
- محاولة تحيين استعمالات اللغة وتقديم اقتراحات لمعالجة بعض الخلافات التي شغلت الدّرس اللغوي.

إنّ الإشكال الذي يطرح نفسه بقوة هل يتعلق هاذان المصطلحان ونعني بهما المطرد والشّاذ بالقلة في الاستعمال والقياس أم بالوجود؟، وماهي حدود التّقاطع ما بين السّماع والقياس والمطرد والشّاذ؟.

وكيف نظر ابن جنيّ لهذه المسألة، وما الدّور الذي تضطلع به هذه الأصول للتقعيد للكلام العربي؟.

ولمّا كان البحث قد استعان بما جادت به أمهات الكتب في مسائل النّحو وأصوله كان لزاما الاستعانة بالمنهج الوصفي التّحليلي بعرض الآراء والتّنظيرات المختلفة ومحاولة تحليلها قصد إبراز منهجيّة ابن جني في التّحليل، مع إبراز حدود التّقاطع بين اللغة المحكيّة والقواعد النّحويّة والصّرفيّة التي تفسر نظام اللغة.

وللإحاطة بكافة هذه الأسئلة تقاسم متن البحث العناصر الآتيّة: مدخل وثلاثة محاور تسبقهما مقدّمة، وفي الأخير خاتمة تحوي أهم النّتائج المستخلصة.

2. بين النّحو وأصوله:

1.2 الأصول: "أصل كل شيء بدايته وجمعه أصول"[4] أي بدايته والأساس الذي يتفرع منه، جاء في كتاب التّعريفات للشريف الجرجاني (ت 816هـ): الأصل: هو ما يبتنى عليه غيره والأصول: جمع أصل وهو في اللغة عبارة عما يُفتقر إليه، ولا يَفتقِر هو إلى غيره شرعا: عبارة عما يُبنى عليه غيره، ولا يُبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه، ويُبنى عليه غيره[5]. أي الأساس الذي يقوم عليه غيره.

أمّا في المعجم الوسيط: الأصل: الجمع أُصُل وأصُول، أساس يُقام عليه، ويعني أوَّل الشّيء ومادّته التي يتكوَّن منها أصْل الموضوع، ومنشؤه الذي ينبت منه، وأصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام[6].

وهذا المفهوم يقترب من الدّلالة الاصطلاحيّة لعلم الأصول بغض النّظر عن طبيعة الموضوع الذي يعالجه.

2.2 علم النّحو: وأمّا علم النّحو فلعل أشهر تعريف ما جاء به ابن جني (ت 392هـ) في مؤلفه "الخصائص": "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتّثنيّة والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[7]، بوصفه الضّابط الذي يوصل المتكلّم إلى كلام العرب الفصيح الصّحيح، وأما عن الحاجة إلى هذا العلم فلا يجهلها غافل ولا ينكرها جاحد ولعلنا نستأنس في هذا المقام برأي ابن فضّال(ت 479هـ) في مؤلفه الرّائد "شرح عيون الإعراب" بحيث فصّل وأجاد في توضيح الحكمة من تعليم النّحو وتعلمه يقول في ذلك: "فإنّ النّحو علم يُعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على معرفة الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدلّ به على الفرق بين الحلال والحرام، ويُتوصّل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة

وفصل الخطاب"[8] لذلك تعددت مؤلفات النّحو واتفقت كلها على خدمة اللغة العربيّة والحفاظ عليها، وبرزت الجهود التي عنيت بتدريس النّحو وتدارسه وتبسيط قواعده وكان لعلم الأصول الدّور الأكبر في تقريب اللغة ليتسنى للعامة فهم كنهها وإدراك خصائصها ويمثل كتاب "الخصائص" أحد تلك المبادرات السّباقة إلى شرح أدلة النّحو وأصوله.

3. أصول النّحو: وإذا عدنا إلى علم أصول النّحو فإنه يطلق على كل "علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجماليّة، من حيث هي أدلته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدل"[9]، وجاء في مقدمة كتاب "لمع الأدلة" للأنباري(ت513هـ) تعريف لعلم أصول النّحو مفاده:" أدلة النّحو التي تفرعت منا فروعه وفصوله، كما أصول الفقه: أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدة التّعويل في إثبات الحكم على الحجّة والدّليل"[10]، وعلى ذلك نرى أن محاور علم أصول النّحو تتفق مع أصول الفقه والفرق بينهما يكمن في جوهر الموضوع الذي يؤصّل له كل منهما.

ثم إنّ أثر الفقه والمنطق في أصول النّحو ممّا لا يخفى على من تمرس في هذا العلم وسبر أغواره ويؤكد هذه الحقيقة أبو سليمان المنطقي السّجستاني حينما عقد مشابهة بين المنطق وعلم النّحو:" والنّحو يدخل المنطق ولكن مرتبا له، والمنطق يدخل النّحو ولكن محققا له...وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار من النّحو للمنطق حتى يصح ويستحكم"[11]

ولعلّ استخدام النّحاة لهذه الأدلة والأصول في استنباط القواعد الكليّة بمثابة الجانب التّطبيقي لقواعد اللغة المأخوذة من اللغة المحكيّة عندهم، وعليه لابد من التّفريق بين ما جاء في أمّهات كتب النّحو من أصول على وجه الاستدلال والتّبرير لأحكام النّحو وبين التّنظيرات لعلم الأصول بالشّرح والتّبسيط التي جاء بها كل من ابن جني والأنباري ومن بعدهما السّيوطي، ومن هنا يظهر بشكل جلي الفرق بينهما بحيث يكون النّحو: كما أسلفنا علما بالمقاييس– القواعد– المستنبطة من استقراء كلام العرب ويؤكد هذه الحقيقة ابن السّراج(316هـ) في أصوله على أنّ النّحو" علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[12]

.

ولمّا كان النّحو علما يعين على فهم منطق اللغة كان لابد له من ضوابط يتوسل بها لاستنباط الأحكام، وقولهم مقاييس دليل على أن النّحو قياس، ولكن على كلام العرب وعرفها، ولابد له من شروط كتقديم السّماع على القياس، واللغة الحجازيّة على التّميميّة[13] إلى غير ذلك من الضّوابط.

والمراد بكلام العرب ما اتفق حوله العلماء واشترطوا الأخذ من قبائل بعينها دون غيرها وممّن تؤخذ اللغة وعمّن، وطرق الرّواية، واطراد الكلام وشذوذه، وقوته وضعفه...وكل هذه المسائل عالجها علم الأصول وفصل فيها، والكلام في هذا الموضوع يطول وسنعرض بشيء من التّفصيل لثنائيّة الاطراد والشّذوذ وعلاقتهما بالاستعمال والقياس في النّحو، لهذا لابد من تعريف موجز لهما:

1.3 السّماع والقياس:

– **السّماع في اللغة: السّمع:** إحساس الشّيء بالأذن من النّاس وكل ذي آذان تقول: سمعت الشّي سمعا والسّمع حسّ الأذن ومنه قوله تعالى:﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[14]، والسّمع أيضا المصدر، والاستماع القبول والعمل بما يسمع؛ لأن من لم يقبل ولم يعمل فهو بمنزلة من لم يسمع، وتسمّع أصغى، وتأتي سمع بمعنى أجاب[15].

ومنه يتضح أنّ هذا المعنى يدور حول المسموع والإصغاء والإنصات والقبول والاستجابة.

– **السّماع اصطلاحا:** ورد السّماع عند ابن الأنباري بوصفه:" الكلام العربي الفصيح، المنقول النّقل الصّحيح، الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"[16]، وأمّا عند السّيوطي " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"[17]، ويؤخذ مباشرة ممّن يوثق بكلامهم عمن عاشوا في القرن الثّاني للهجرة بالنّسبة لعرب الأمصار، ونهاية القرن الرّابع الهجري بالنّسبة للأعراب من أهل الباديّة ممن ثبتت فصاحتهم[18].

– **القياس لغة:** قاس الشّيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيّسه إذا قدره على مثاله والمقياس: المقدار. والمقياس: ما قيس به. والقيس والقاس: القدر، يقال: قيس رمح وقاسه. ويقال: هذه خشبة قيس أصبع، أي: قدر أصبع، ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما[19].

وعليه يتأرجح معنى الفعل ما بين المقايسة والمقدار.

– **القياس اصطلاحا:** هو" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم، وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[20]، ومنه فإن القياس عمليّة إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما قصد تأكيد حكم نحوي ما وكما قيل" وإنما النّحو قياس يتبع"، وقد كان لابن جني موقف من السّماع والقياس كسائر النّحاة البصريين نجمله في النّقاط الآتيّة[21]:

– ينقل عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم مشافهة أو بواسطة نقلة ثقات (عقد ابن جني بابا في الخصائص سماه: صدق النّقلة وثقة الرّواة والحملة)[22]؛

– العربي الفصيح إذا انتقل لسانه من لغة إلى أخرى فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته الجديدة، فإن انتقل إلى لغة فاسدة امتنع الأخذ؛

– إذا سمع عن العربي الفصيح الثّقة شيء لم يسمع من غيره ولم يخالف القياس أخذ به؛

– إذا خالف العربي الفصيح الجمهور فيما أورده وتقبله القياس فهو مقبول؛

– أمّا إذا ورد من عند ظنين أو متهم ممن لم ترق به فصاحته كان مردودا غير مقبول؛

– إذا ورد عن العربي الفصيح ما هو مخالف للقياس كرفع المفعول وجر الفاعل فهو مردود؛

– إذا كان المسموع فردا لا نظير له مع إجماع العرب على النّطق به، يحتج به ويقاس عليه[23].

لقد عول النّحاة كثيرا على هاذين الأصلين –ونعني بهما السّماع والقياس–ودارت حولهما الكثير من البحوث والاجتهادات.

2.3 المطرد والشّاذ:

– **في اللغة:** أصل مواضع(طرد) في كلامهم التّتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطّريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا في كرّ وفر. والمطّرد: رمح قصير يطرد به الوحش، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالرّيح.

اطّرد الأمر: استقام. وأمر مُطَّرِدٌ: مستقيم على جهته. وفلان يمشي مشيا مطَّرِدًا؛ أي: مستقيما.

ومنه بيت الأنصاري قيس بن الخطيم:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كاطِّرادِ المَذاَهِبِ لَعَمْرَةَ وَحْشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ[24]

وأمّا مواضع(شذذ) في كلامهم فيعني التّفرق والتّفرّد[25].

ثم جعل العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما[26]

وعليه يكون المطرد ما وافق كلام العرب في سننها نحوا وصرفا، وقد يعني أيضا الاستقامة وهنا يحيلنا إلى تقسيمات سيبويه (ت180هـ) للكلام مستقيم ومحال وما يتفرع عنهما[27]، ولا علاقة لذلك بقلة الكلام أو كثرته؛ لأن الكلام قد يقل، ولكنه مطّرد وقياسي وقد يكثر إلاَّ أنه شاذ لا يقاس عليه[28]، وهذا ما أيده الشّريف الجرجاني بقوله:" الشّاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[29].

– **المطرد والشّاذ في الخصائص:**

والكلام في الاطراد والشّذوذ على أربعة أضرب[30]:

– **مطرد في القياس والاستعمال جميعًا:** وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعي؛

– **ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال** : وذلك نحو الماضي من : يذر ويدع. وكذلك قولهم" مكان مُبقل " هذا هو القياس، والأكثر في السّماع باقلٌ، والأول مسموع أيضًا.

فقياس ماضي يدع وبابه أن نقول ودع، يدع، إذ لا يكون فعل مضارع إلاّ له ماض لكن العرب لم يستعملوا ودع، واستغني عنه بترك، وصار قول القائل: ودع شاذا[31] وهذه أشياء تحفظ ولا يقاس عليها.

والواجب هنا اتباع العرب في ترك ما تركوه، مع مراعاة القياس في نظيره الذي لم يخالفه السّماع.

– **وممّا يقوى في القياس يضعف في الاستعمال:** مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك :عسى زيد وهو يريد بمفعول عسى خبرها، أي : قائمًا أو قيامًا هذا هو القياس غير أن السّماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم :عسى زيد أن يقوم، ونحو قوله تعالى:﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾[32].

ومنه المثل السّائر: "عسى الغوير أبؤسًا"[33] ونصب" أبؤسا "على معنى عسى الغوير يصير أبؤسا، ويجوز أن يقدَّر عسى الغوير أن يكون أبؤسا، أي جعل عسى بمعنى كان ووجه الاستشهاد: مجيء خبر "عسى" مفردا، وحكم هذا أنه شاذ، ولا يقاس عليه كما في الشّاهد السّابق، وهذا تخريج سيبويه وأبي علي الفارسي، وذهب ابن الأعرابي إلى أن "أبؤسا" منصوب بفعل محذوف، والتّقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا، وقدره الكوفيون: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وذهب آخرون إلى أن "أبؤسا": مفعول به لفعل محذوف، والتّقدير: يأتي بأبؤس، وكان الصّواب أن يقدر على هذا الوجه يأتي أبؤسا؛ لأن "أتى" يتعدى بنفسه؛ وأما ابن هشام فيرى أنه مفعول مطلق لعامله المحذوف والتّقدير: عسى الغوير يبأس أبؤسا.[34]

والثّالث المطرد في الاستعمال الشّاذ في القياس: نحو قولهم :أخوص الرّمث واستصوبت الأمر. يقال استصوبت الشّيء ولا يقال: استصبت الشّيء. ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشّاة.

فها النّوع شاذ في بابه وقياسه ولكن لم يشذ في استعمال العرب له، ويفسر ابن عصفور وجه الشّذوذ فيه بقوله: " إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) أو (اسْتَفْعَلَ) فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى السّاكن قبله، وتقلب حر ف العلة ألفا نحو: أَقَامَ

واسْتَقَامَ، أَبَانَ واسْتَبَانَ، أَقْوَمَ واسْتَقْوَمُ، أَبْيَن، واستبْيَنَ، فنقلت الفتحة من العلة إلى السّاكن قبله، فصار أَقْوَمَ واسْتَقْوَمُ، أَبْيَن، واستبْيَنَ، فانفتح ما قبل الواو والياء في اللفظ وهما متحركان في الأصل، والسّكون عارض، فقلبت حرف العلة ألفا، لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل"[35].

–والرّابع الشّاذ في القياس والاستعمال جميعًا: وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو :ثوب مصوُون، ومسك مَذْوُوف وحكى البغداديون :فرس مَقْوُود. فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه. ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعمله فيه إلا على وجه الحكاية، ويعلل ابن عصفور سبب امتناع العرب الاتمام في ذوات الواو إلا فيما سمع –شذّ– لأنّ الواو أثقل من الياء، ذلك أن اسم المفعول يأتي على وزن "مَفْعُول" على القياس الصّحيح، نحو: مَبْيُوع، ومَقْوُول، فيُعَلُّ حملا على فعله (باع، قال) فتنقل حركة العين إلى السّاكن قبل، فيصير مَقُوْوْل ومَبُيْوْع فيجتمع ساكنان: واو (مفعول) والعين فتحذف واو (مفعول) ، فيقال مَقُول في ذوات الواو، وأما مَبْيُوع فإنه إذا حذفت واو (مفعول) قُلِبَت الضّمة التي قبل العين كسرة لتصح الياء، فتقول: مَبِيع[36]، وهو مذهب الخليل وسيبويه[37].

وعليه يكوون القياس: مصُون، مذُوف، معُود، ولكنه سمع غير ذلك. على الرّغم من أن الإعلال أفصح وهو القياس.

ثم إن الشّيء "إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلابد من اتباع السّماع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. فإن كان الشّيء شاذا في السّماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله "[38].

بهذا النّص القديم توضحت مسألة المطرد والشّاذ؛ إذ لا يتعلق الأمر بالكثرة والقلة إنما بالقياس والاستعمال معا، فإن كان المطرد هو الغاية المطلوبة من أجل تقعييد اللغة والحفاظ عليها وإليه يعود حفظ اللغة فلابد على علماء اللغة من وضع قياسهم على حسب وجوه الاستعمال اطرادا وشذوذا، وثمة حقيقة أخرى جديرة بالاهتمام وهي اقتصار ابن جني في تمثيله للقسمين الثّالث والرّابع على مظاهر صرفيّة، وكأنّ الشّذوذ متعلق

بالاستعمال لا بالقياس؛ لأنّ الأمثلة المستشهد بها تخالف القياس حينا والقياس والاستعمال حينا آخر، فكأن نظام تقعيد اللغة قد اعتمد الاستعمال اطرادا وشذوذا، وكأن ابن جني قد عرف انفصاما ما بين الاستعمال والقياس وأوصانا أن نتمسك بالمطرد وألا نتجاوز إلى الشّاذ، وكأنّه يعلمنا أن ليس كل قياس يستعمل، على غرار المقولة " ليس كل ما يعرف يقال" أو "ليس كل ما يلمع ذهبا "، فمدار الأمر على المستعمل المتعارف عليه وعلينا أن نكيف المقيس على العرف اللغوي، ولكن هنالك مسألة جديرة بالاهتمام والبحث ما مدى صلة الاطراد والشّذوذ بالتّطور اللغوي؟ ثم مسألة أن القياس يحتمل كثيرا من وجوه الاستعمال الحديث وإن كان بعضها شاذا من قبل.

ثم أنّ الشّذوذ لا يتعلق بقلة ولا ندرة؛ بل بمخالفة نظام اللغة في مسألة ما ولهذا ما يبرره، وعليه فإنّ مقولة "شاذ ولا يقاس عليه" قد تكون بحاجة إلى إعادة النّظر؛ لأنّ اللغة المحكيّة مرتبطة بالحال النّفسي والعقلي والاجتماعي السّائد آن ذاك وعليه نحن بأمس الحاجة إلى البناء على تنظيراتهم لا هدمها وأن لا نكتفي بعبارة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وإنّما أن نبحث عن مبرر مخالفته لما هو مطرد أو شائع في نظام اللغة.

4. خاتمة: وما يمكن أن ننتهي إليه هو أنّ مسألة المطرد والشّاذ مسألة مهمّة لما لها من أثر في تفسير منطق اللغة ونظامها، ولكن لا بد من التّفريق بين اللغة كنظام واللغة في إطار الاستعمال أو التّواصل؛ لأنّ القياس يحتكم دوما للاستعمال وربّما ما هو شاذ قد يكون مطردا يوما ما والعكس صحيح، وأنّ عامل التّطور اللغوي مهم جدا في تحديد المصطلحين وحدود التّداخل بينهما.

وعليه: لا مانع من الانتفاع من هذا المسموع أو المستعمل كما ننتفع بالمقيس فيزداد الاتساع والتّطور اللغوي وتتعدد الخيارات أمام متكلم اللغة ويسهل تعليمها لغير النّاطقين بها من غير مشقة، شرط أن يكون المسموع عن العرب المخالف للقياس متعلقا ببنيّة الكلمة أي صيغتها دون أن يمسّ ذلك بأصول اللغة إعرابا أو بناء أو تركيبا كنصب ما حقه الرّفع أو رفع ما حقه النّصب، أو إعمال ما لم يعمل حتى لا نخلق فوضى تفسد اللسان العربي.

ثم إنّ تقسيمات ابن جني لا يشوبها خلاف فيما يتعلق بالصّنفين الأوّل والأخير (المطرد في الاستعمال والقياس معا) و(المخالف لهما معا)، وبالتّالي نحاكي الأوّل في كلامنا دون إشكال ونمتنع عن الأخير حفظا للغة وهذا لا جدال فيه، ويبقى الأمر بالنّسبة للنوعين الثّاني والثّالثّ وفيهما يقع الخلاف، ولا ضير من القبول بهما طالما أنّ ذلك لا يفسد للود من قضيّة من باب التّوسع في اللغة وتجديدها.

وما يثير الانتباه أيضا رفض ابن جني القياس على النّوع المتعلق بالمطرد قياسا والشّاذ استعمالا كماضي الفعلين "يذر" و"يدع" واسم الفاعل "باقل" من الفعل "أبقل" على الرّغم من أنّ العرب قد نطقت بالفعلين الماضيين وباسم الفاعل مُبقل، فما الحكم مثلا لو لم تنطق العرب بهما؟ أي هل كان بإمكاننا الإتيان بالماضي فنقول "ودع" و "وذر" ونجيء باسم الفاعل "مُبقل"، ولو لم تستخدم العرب ذلك. فإن جاز كان قياسا وإن لم يجز كان مشكلا فنكون هنا قد منعنا القياس على كلمة شاعت نظائرها، وهذا تعطيل لمبدأ منطقي نادى به المجمع اللغوي بضرورة تكملة مادة لغويّة ورد عن العرب بعض صيغها وأصولها[39]، ما دام الأمر لا يضر باللغة ولا يفسد نظامها، وهذا لا يخالف مبدأ آمن به اللغويون وفي مقدمتهم ابن جني مفاده:" أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[40].

6. قائمة المراجع: §

المصادر:

- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القسم الأدبي، ط2، 1952م.

المراجع:

- ابن منظور (محمّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدّين)، لسان العرب (دار صادر، د.ط، بيروت، لبنان، د.ت).
- ابن السّراج –أبي بكر محمّد بن السّري بن سهل–، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م)، ج1.
- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد الحَضْرَمي الإشبيلي) الممتع في التّصريف، تح: فخر الدّين قباوة، (دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان 1407هـ،1987م)، ج2.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا الرّازي)، مقاييس اللغة، تح: إبراهيم شمس الدّين، (دار الكتب العلميّة، د. ط، د.ت)، ج2.

- ابن فضال المجاشعي (أبي الحسن علي)، شرح عيون الإعراب، تح: حنا جميل حداد، (مكتبة المنار، ط1، الأردن،1406هـ، 1985م).
- أبو حيان التّوحيدي (علي بن محمّد بن العباس)، الامتاع والمؤانسة، تح: حسن سندوبي، (دار سعاد الصّباح، ط2، الكويت، 1992م).
- الأنباري (أبو البركات عبد الرّحمن)، لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، (دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط2، بيروت لبنان،1971م).
- السّيوطي (جلال الدّين)، الاقتراح في أصول النّحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطيّة، مراجعة وتقديم: علاء الدّين عطيّة، (دار البيروني،1381هـ،1961م).
- الشّريف الجُرجاني (علي بن محمّد)، التّعريفات، تح: محمّد الصّديق المنشاوي دار الفضيلة، د.ط، مصر، د.ت.
- القرشي-أبي زيد محمّد بن أبي الخطاب-، جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام، تح: علي محمّد البجاوي، (دار نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع) 1982م.
- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربيّة القاهرة)، (ابراهيم أنيس ومجموعة مؤلفين مطبعة مصر، 1381هـ،1961م).
- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوري)، مجمع الأمثال تح: محمّد محيى الدّين عبد الحميد، (دار المعرفة، بيروت، لبنان)، ج:2.
- الوراق (أبي الحسن محمّد بن عبد الله)، علل النّحو، تح: محمود محمّد محمود حسن نصار، (دار الكتب العلميّة، بيروت)، 2013م.
- الوقاد (خالدّ بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدّين المصري)، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو (دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان)، 1421هـ، 2000م، ج1.
- بابتي عزيزة فوال، المعجم المفصل في النّحو العربي، (دار الكتب العلميّة ط1)، 1992م.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408 هـ، 1988م، ج1.
- عباس حسن، اللغة والنّحو بين القديم والحديث، (دار المعارف مصر)،1966م.
- فاضل صالح السّامرائي، ابن جني النّحوي، (دار النّذير للطباعة والنّشر بغداد العراق)، 1441هـ،1969م.

7. هوامش**:

[1] ينظر، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القسم الأدبي، ط2 ، 1952م، ج1، ص1.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص، 25، (باب في الشّيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره)

[3] السّيوطي (جلال الدّين)، الاقتراح في أصول النّحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطيّة مراجعة وتقديم: علاء الدّين عطيّة، دار البيروني،1381هـ،1961م، ص68، وينظر الوراق (أبي الحسن محمّد بن عبد الله)، علل النّحو، تح: محمود محمّد محمود حسن نصار دار الكتب العلميّة، بيروت، 2013م، ص156.

[4] ينظر، ابن منظور (محمّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدّين)، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت، لبنان، د.ت، ج1، مادة (أصل)، ص115.

[5] ينظر، الشّريف الجُرجاني (علي بن محمّد)، التّعريفات، تح: محمّد الصّديق المنشاوي، دار الفضيلة، د.ط، مصر، د.ت، ص 26.

[6] ينظر، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربيّة القاهرة)، ابراهيم أنيس ومجموعة مؤلفين، مطبعة مصر، 1381هـ،1961م، مادة (أصل).

[7] ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، ص37.

[8] ابن فضال المجاشعي (أبي الحسن علي)، شرح عيون الإعراب، تح: حنا جميل حداد مكتبة المنار، الأردن، ط1 ،1406هـ، 1985م، ص37.

[9] السّيوطي (جلال الدّين)، الاقتراح في أصول النّحو، ص21.

[10] الأنباري (أبو البركات عبد الرّحمن)، لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1971م، ص80.

[11] ينظر، أبو حيان التّوحيدي (علي بن محمّد بن العباس)، الامتاع والمؤانسة، تح: حسن سندوبي، دار سعاد الصّباح، ط2، الكويت، 1992م، المقابسة 22، ص182.

[12] ابن السّراج (أبو بكر محمّد بن السّري بن سهل)، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م، ج1، ص35.

[13] ينظر، السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص147.

[14]سورة ق، الاية:37 .

[15] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادة (سمع)، ص656، وينظر، ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا الرّازي)، مقاييس اللغة، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة د.ط، د.ت، ج2، مادة (سمع)، ص 570.

[16]الأنباري (أبو البركات عبد الرّحمن)، لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب، م س ص81.

[17]السّيوطي (جلال الدّين)، الاقتراح في أصول النّحو، م س، ص67.

[18] بابتي عزيزة فوال، المعجم المفصل في النّحو العربي، دار الكتب العلميّة، ط1، 1992م ص554.

[19] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج16، مادة (قيس)، ص535.

[20] الأنباري (أبو البركات عبد الرّحمن)، لمع الأدلة، مع الإغراب في جدل الإعراب ص45،46.

[21] ينظر، فاضل صالح السّامرائي، ابن جني النّحوي، دار النّذير للطباعة والنّشر، بغداد العراق ،1441هـ، 1969م، ص148.

[22] ينظر، ابن جني الخصائص، ج3، ص309 ،312.

[23] كقولهم في النّسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيّ، بإجراء فعُولة مجرى فَعيلة ولك أن تقيس عليه مشابهاتها من مثل: ركُوبة: ركبيٌّ، حَلوبة: حلبيٌّ، ينظر، ابن جني الخصائص، ج1، ص115 .116

[24] عمرة هي بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة، واطراد: تتابع، والمذاهب: جمع مذهب جلود كانت تجعل فيها خطوط مذهبة بعضها في أثر بعض فكأنها متتابعة: أي يلوح رسمها كما يلوح هذا المذهب، وحشا: قفرا، غير موقف راكب: أراد إلاّ راكبا واحدا –يقصد نفسه– متذكرا أهله ومتعجبا من خرابه وخلائه من سكانه الذين شاهدهم وعاشرهم.

ينظر، القرشي (أبي زيد محمّد بن أبي الخطاب)، جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام تح: علي محمّد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1982م، ص507.

[25] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج9، مادة (طرد)، ص106، ج8، مادة (شذذ)، ص43.

[26] ابن جني، الخصائص، ج1، ص97.

[27] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408 هـ، 1988م، ج1، ص 25، يقول سيبويه: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدًا. وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس".

[28]ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1، (باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه)، ص115.

[29] الشّريف الجُرجاني (علي بن محمّد)، التّعريفات، ص106.

[30] ينظر، ابن جني، الخصائص، ج1، ص97 ،99.

[31] ينظر، ابن السّراج، الأصول في النّحو، ص57.

[32] سورة المائدة، الاية: 52

[33] الغُوَيْر :تصغير غَارٍ، والأبؤس :جمع بُؤْس، وهو الشّدة. وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزّبَّاء حين قَالتّ لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرّجال وبات بالغُوَير على طريقه" عَسَى الغُويرُ أبؤسا "أي لعل الشّرَّ يأتيكم من قبل الغار. وجاء رجل إلى عمر رضي الله عنه يحمل لَقِيطاً فَقَال عمر" عسى الغوير أبؤسا "قَال ابن الأعرابي: إنما عَرَّض بالرّجل أي لعلك صاحب هذا اللقيط، ينظر، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوري)، مجمع الأمثال، تح: محمّد محيى الدّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان ج:2، ص17.

[34] ينظر، الوقاد(خالدّ بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدّين المصري)، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط:1، 1421هـ، 2000م،ج1، ص278.

[35] ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد، الحَضْرَمي الإشبيلي)، الممتع في التّصريف، تح: فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1407هـ،1987م، ج2 (باب القلب والحذف والنّقل)، ص 480.

[36] ينظر، ابن عصفور، الممتع في التّصريف، ج2، ص 454.

[37] ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص363.

[38] ابن جني، الخصائص، ص100.

[39] ينظر، عباس حسن، اللغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966 م ص53.

[40] ابن جني، الخصائص، ص362.